الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.9
9 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الثانية

البند ١٠٢ من جدول الأعمال

تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الفلبين* وكولومبيا: مشروع قرار**

تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٤٩/١٢٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بشأن تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١]، و ٤٨/١٦٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تشير أيضا إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٢٢٧ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، الذي وافق المجلس بموجبه على جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثامنة والعشرين للجنة السكان، بما في ذلك مناقشة الآثار المترتبة على توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية،

---

* باسم الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

** باسم الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الإنحياز.

(١) A/CONF.171/13 و Add.1.

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر، الذي أيد فيه المجلس الاختصاصات المقترحة من جانب لجنة السكان والتنمية في تقريرها عن دورتها الثامنة والعشرين[٢]، والتي تعكس الطابع الشامل والمتكامل للسكان والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى المقرر المعنون "الاتجاهات الديمغرافية والاستدامة" الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة[٣]، والذي اعترفت فيه اللجنة بأن الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١[٤] والفصل الثالث من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يعزز كل منهما الآخر ويشكلان معا سردا مستكملا شاملا وملحا لما يلزم عمله في صدد التفاعل بين السكان والبيئة والتنمية المستدامة،

وإذ تسلم تماما بالنهج المتكامل المتبع أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والذي يعترف بالعلاقة المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ بشأن تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٥]،

وإذ تؤكد من جديد أهمية المبادئ والمفاهيم المحددة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ لأغراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الإسهام الذي قدمته نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وإذ تعرب عن إيمانها في الإسهام الذي ستقدمه نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢) المقبل وفي إعداد خطة للتنمية، وخاصة فيما يتعلق بالدعوة إلى زيادة الاستثمار في الناس،

---

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٧ (E/1995/27)، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الثالث، الفقرة ٢١.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol.1 و Vol.1/Corr.1، و Vol.II و Vol.III و Vol.III/Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٥) A/50/190.

١ - تحيط علما بالتدابير التي اتخذتها الحكومات والمجتمع الدولي حتى الآن تنفيذا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتشجعهما على تعزيز جهودهما في ذلك الصدد؛

٢ - تعيد تأكيد التزامها بتنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا وتؤكد من جديد أن على الحكومات أن تواصل الالتزام على أرفع مستوى سياسي بتحقيق غاياته وأهدافه، التي تعكس نهجا متكاملا جديدا في مجال السكان والتنمية، وأن تنهض بدور قيادي في تنسيق التنفيذ وبالمثل في رصد وتقييم تدابير المتابعة؛

٣ - تؤكد من جديد أن تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل هو حق سيادي لكل بلد، وفقا لقوانينه الوطنية وأولوياته الإنمائية، مع الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعوبها والتمشي مع حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالميا؛

٤ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ وبالتوصيات الواردة فيه[٥]؛

٥ - ترحب بالاقتراحين التاليين المقدمين من صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير المذكور أعلاه:

(أ) الاستعاضة عن تقرير الصندوق الى لجنة السكان والتنمية الذي يقدم مرة كل سنتين عن المساعدة السكانية المتعددة الأطراف بتقرير سنوي عن مقدار الموارد المالية المخصصة لتنفيذ برنامج العمل على الصعيدين الوطني والدولي. وسيكون من شأن هذه التقارير أن تقدم معلومات عن تخصيص الموارد المحلية لبرامج السكان والتنمية، ومقدار المساعدة الدولية في مجال السكان والتنمية وتقييما للاحتياجات من المساعدة المالية الخاصة بكل بلد؛

(ب) زيادة تنقيح وتحسين النظام الحالي المكرس لرصد مقدار المساعدة الدولية المقدمة للبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية، حيثما اقتضت الضرورة، لجعله أكثر دقة؛

٦ - تقرر استعراض تكوين لجنة السكان والتنمية بغرض زيادة عضويتها الى ٥٣ عضوا، وذلك لضمان أدائها الوظائف المبينة في ولايتها المستكملة والمعززة، مع مراعاة النهج المتكامل المتعدد التخصصات والمتسم بالشمول لبرنامج العمل وعضوية اللجان الوظيفية الأخرى التابعة للمجلس؛

٧ - تحيط علما إضافيا بتقرير الأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم[٦]، وبتقرير المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن رصد المساعدات السكانية المتعددة الأطراف[٧]؛

٨ - تسلم بأن إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان مسألة تعالج في سياق استعراض تنفيذ القرار ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، مع مراعاة دور الصندوق في متابعة تنفيذ برنامج العمل؛

٩ - تجدد نداءها الموجه الى جميع الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجماعات الرئيسية الأخرى المعنية بمسائل السكان والتنمية، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وأعضاء البرلمانات وغيرهم من قادة المجتمعات المحلية، لمواصلة نشر برنامج العمل على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك استخدام الشبكات الالكترونية للبيانات، ولمحاولة الحصول على دعم جماهيري لغاياته وأهدافه وتدابيره، ولمواصلة وتعزيز الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية بغية كفالة استمرار مساهماتها وتعاونها فيما يتعلق بجميع جوانب السكان والتنمية؛

١٠ - تحث الحكومات التي لم تقم بعد بإنشاء آليات وطنية ملائمة للمتابعة على إنجاز ذلك، وذلك بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية والجماعات المجتمعية المحلية وممثلي وسائط الإعلام والوسط الأكاديمي، وعلى محاولة الحصول على دعم أعضاء البرلمانات، بغية كفالة التنفيذ الكامل لبرنامج العمل؛

١١ - تؤكد من جديد أن متابعة المؤتمر، على جميع الأصعدة، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار التام أن العوامل المتمثلة في السكان، والصحة، والتعليم، والفقر، وأنماط الانتاج والاستهلاك، وتمكين المرأة، والبيئة مترابطة بعضها بالبعض الآخر بصورة وثيقة وينبغي أن تدرس من خلال نهج متكامل؛

١٢ - تحث جميع البلدان على النظر في أولوياتها الحالية المتعلقة بالإنفاق بقصد تقديم مساهمات إضافية لتنفيذ برنامج العمل، آخذة في الاعتبار أحكام الفصلين الثالث عشر والرابع عشر منه والضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها البلدان النامية، وتؤكد من جديد أن التعاون الدولي في ميدان السكان والتنمية أمر لا غنى عنه لتنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمر. وفي هذا السياق، يطلب الى المجتمع الدولي أن يواصل، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، تقديم دعم ومساعدة مناسبين ومتسمين بالسخاء للأنشطة السكانية والإنمائية، بما في ذلك تقديمهما من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان والهيئات

---

(٦) E/CN.9/1995/2.

(٧) E/CN.9/1995/4.

والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي ستشارك في تنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات؛

١٣ - تعيد تأكيد أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب من أجل تنفيذ برنامج العمل بنجاح وتحث البلدان والمؤسسات المانحة على توفير الدعم لذلك التعاون؛

١٤ - تؤكد من جديد أن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل سيتطلب زيادة الالتزام بالموارد المالية، على الصعيدين المحلي والخارجي، وتطلب الى البلدان المتقدمة النمو أن تكمل المجهودات المالية الوطنية للبلدان النامية فيما يتعلق بالسكان والتنمية وأن تكثف جهودها لنقل موارد جديدة وإضافية الى البلدان النامية، وفقا لأحكام برنامج العمل ذات الصلة، بغية كفالة تلبية متطلبات الأهداف والغايات السكانية والإنمائية؛

١٥ - تحث المجتمع الدولي على إيجاد بيئة اقتصادية دولية داعمة من خلال انتهاج سياسات اقتصادية كلية مواتية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة، وذلك لإتاحة ودعم تنفيذ برنامج العمل من جانب البلدان النامية تنفيذا تاما وفعالا؛

١٦ - تعيد تأكيد أهمية تحديد وتخصيص الموارد المالية في وقت مبكر من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما فيهم المؤسسات المالية الإقليمية، لإتاحة ودعم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل؛

١٧ - تدعو الأمين العام الى كفالة توفر موارد وافية بالغرض لأنشطة متابعة المؤتمر التي ستضطلع بها الأمانة العامة خلال عام ١٩٩٦؛

١٨ - تدعو اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ومصارف التنمية الى مواصلة دراسة وتحليل نتائج تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الإقليمي كلا في حدود ولايته؛

١٩ - ترحب بقيام الأمين العام بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بتنفيذ برنامج العمل، برئاسة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتشدد على أهمية مواصلة وتعزيز التعاون والتنسيق في تنفيذ برنامج العمل من جانب جميع الهيئات والمؤسسات والبرامج ذات الصلة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة؛

٢٠ - تؤكد ضرورة المحافظة على زخم أنشطة المتابعة المتصلة بالمؤتمر وببرنامج العمل بغية الاستفادة، الى أقصى حد ممكن، من القدرة المتوفرة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال السكان والتنمية، بما فيها لجنة السكان والتنمية، وشعبة السكان في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤسسات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة

الأخرى والوكالات المتخصصة التي يلزم استمرار دعمها والتزامها لنجاح تنفيذ المجموعة الكاملة من الأنشطة المبينة في برنامج العمل، وتدعوها الى العمل معا بصورة وثيقة في إعداد تقارير للجنة السكان والتنمية؛

٢١ - تطلب من الوكالات المتخصصة وجميع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة مواصلة اتخاذ تدابير مناسبة لضمان تنفيذ برنامج العمل تنفيذا تاما وفعالا، مراعية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وترحب باعتزام الأمين العام تقديم تقرير بواسطة لجنة السكان والتنمية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ عن أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، لأغراض التنسيق، والى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، لبيان الآثار المترتبة في السياسة العامة؛

٢٢ - تطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما يلي:

(أ) مناقشة المسائل ذات الصلة المتعلقة بالمواءمة والتعاون والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة بصدد تنفيذ برنامج العمل؛

(ب) أن يناقش، حسب الاقتضاء، التقارير المقدمة من مختلف الهيئات والأجهزة عن شتى المسائل ذات الصلة ببرنامج العمل؛

(ج) مناقشة التقرير المقترح بشأن أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات؛

٢٣ - تطلب الى صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة واللجان والصناديق الإقليمية مواصلة تقديم دعمها التام والفعال لتنفيذ برنامج العمل، ولا سيما على الصعيد الميداني، من خلال شبكة المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة وتدعو الوكالات المتخصصة ذات الصلة الى القيام بالشيء ذاته؛

٢٤ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٥ - تقرر إدراج بند بعنوان "تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" في جدول أعمال دورتها الحادية والخمسين، ضمن مجموعات البنود الحالية.

- - - - -